



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 20 ديسمبر 2017

SSN 2170-0931

شارك في هذا العدد

د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر، أ. عمر غول،
أ. علي قوق، الباحث معقافي الصادق، الطالب ضامن الجيلالي،
أ. بوراس نادية / د. لريد محمد أحمد، د. بوسهوة نذير، مبروك رمضان،
بن ساسي هجيرة، د. العيداني إلياس، كسنة محمد، عثمان أحمد،
ساجي فاطمة، الباحث دعاس عز الدين، الباحثة بلعيد حياة، دغوم هشام،
قبالي عبد النور، جدار رياض، عمر بن سليمان طالب دكتوراه،
الأستاذ يحياوي عبدالرحمان، د. يسعد عبد الرحمن،
مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد، بن عثمان جهاد / أ.د. زرواط فاطمة الزهراء،

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت - الجزائر

العدد 20 ديسمبر 2017

ISSN-2170-0931

المعيار

العدد 20 ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى
الونشريسي تيسمسيلت - الجزائر

ردمك ISSN 2170-0931

البريد الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz (العلوم الاجتماعية)

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيسافى محمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائب رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي مشري، د. العبداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. فزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العبداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويبي حمزة، د. براضية حكيم، د. طالم صالح، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فناك علي، أ. د. بوساحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

شروط النشر وضوابطه

تراجعى فى المقال الشروط التالية:

- 1- أن لا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم لمجلة أخرى للنشر (تعاهد مضى من قبل المعنى).
- 2- كل المقالات تخضع للتحكيم.
- 3- لا يقل البحث عن عشرة صفحات ولا يتجاوز خمسة عشر صفحة.
- 4- بالنسبة للغة العربية يكون الخط ب Traditional Arabic فى متن المقال بحجم 16 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple، أما الخط فى اللغات الأجنبية الأخرى فيكون بـ Roman Times News بحجم 12 بفارق طبيعى بين السطور 0/0 Simple
- 5- المصادر والمراجع تكون فى آخر المقال، وبطريقة يدوية ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي، حيث يذكر المؤلف، ثم عنوان الكتاب، دار النشر، المدينة، البلد، رقم الطبعة، سنة الطبع. وأخيرا الصفحة.
- 6- المجلة: المؤلف، "عنوان المقال"، عنوان المجلة، الرقم، السنة. وأخيرا الصفحة.
- 7- كتاب جماعي: المؤلف، "عنوان الفصل"، ضمن (عنوان الكتاب)، منسق الكتاب، الطبعة، المدينة، دار النشر، وأخيرا الصفحة.
- 8- الأطروحات: المؤلف، (السنة)، عنوان الأطروحة، أطروحة دكتوراه تخصص.....، الجامعة، البلد.
- 9- يرفق المقال أو الدراسة بملخص باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فى عشرة أسطر (150 كلمة على الأكثر) مع عشر كلمات مفتاحية
- 10- على الأكثر) على أن يعبر عن محتوى المقال المقدم للنشر.
- 10- كل مقال غير قابل للنشر لن يعاد لصاحبه واللجنة العلمية تعلمه بنتائج تقييمه العلمى وفق التحكيم.
- 11- يقدم صاحب المقال عنوانا لضمان مراسلته من قبل هيئة تحرير المجلة.
- 12- يمكن لصاحب المقال المنشور الاطلاع عليه فى الموقع الالكترونى للمركز الجامعي .
- 13- الأعمال المقدمة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 14- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكاتب.

ترسل المقالات البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

مجلة المعيار

كلمة العدد

بعد دخول مجلة **المعيار** إلى بوابة النشر الإلكترونية ASJP.cerist.dz في عدديها التاسع عشر والعشرين، تكون قد حققت خطوة جبارة في الانضمام إلى الفضاء العلمي الجامعي المحكم.

احتوى العددان كعادتهما على أبحاث متنوعة، في الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فجمع هذا العدد المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بكل ماهو أدبي، إنساني واجتماعي، كمفهوم الثقافة الجمالية في الحضارات والابداع الشعري القديم بين هاجس الإبداع وسلطة الرقيب، وأزمة الفكر العربي المعاصر، والفلسفة والتاريخ. ليختتم بأبحاث اجتماعية أخرى في النشاطات البدنية والرياضة، الكفاية التدريسية لأستاذ التعليم الثانوي وعلاقتها ببعض المهارات الحياتية (التواصل) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية. هذا عن العدد التاسع عشر.

في حين جاء العدد العشرون متنوعا بين الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، فكانت مواضيعة الحقوقية والسياسية تتحدث عن الشريعة والقانون، وعن أسعار النفط ودور الميزانيات العامة للدول، والبرصة الجزائرية ودورها في التنمية، وواقع القيادة في المؤسسة وتنمية الموارد البشرية.

المدير المسؤول عن النشر

د. عيساني محمد

فهرس الموضوعات

- د. عيساني محمد: ص 04
- كلمة العدد.
- د. هنان مليكة، د. بواب بن عامر: ص 07
- خدمة الزوجة لزوجها ونفقة توفير خادم لها بين الحق والواجب
- أ. عمر غول: ص 22
- مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات الأساسية في الجزائر
- أ. علي قوق: ص 40
- الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا
- الباحث معقافى الصادق: ص 61
- البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر
- الطالب ضامن الجيلالي: ص 83
- المستوطنات الإسرائيلية في ظل قرارات مجلس الأمن الدولي
- د. لرهيد محمد أحمد/ أ. بوراس نادية: ص 91
- حق الضحية في الوساطة كآلية بديلة عن المتابعة الجزائية.
- د. بوسهوه نذير: ص 105
- أثر إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال
- مبروك رمضان: ص 118
- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 – 2015)
- بن ساسي هجيرة: ص 136
- الفقر في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000/2015-
- د. العيداني الياس : ص 158
- بطاقة الأداء المتوازن ال BSC كمدخل من مداخل تفعيل مفهوم حوكمة المؤسسات
- كسنة محمد، عثمانى أحمد: ص 176
- تنمية الموارد البشرية استراتيجية فاعلة في تجسيد حوكمة المؤسسات
- ساجي فاطمة : ص 197
- فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة
- الباحث دعاس عز الدين : ص 214
- نظام الإدارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية –الإطار النظري-
- الباحثة بلعيد حياة : ص 229
- واقع القيادة والإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- دغوم هشام، قبالي عبد النور، جدار رياض : ص 247
- واقع ودور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول

- عمر بن سليمان طالب دكتوراه : ص 268
- الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2016-2007)
- الأستاذ يحياوي عبد الرحمان : ص 288
- المراجعة التسويقية كأداة لتقليل أثر البيئة الخارجية للمؤسسة
- د. يسعد عبد الرحمن: ص 306
- دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بواسطة نموذج سانت لويس St-Luis للفترة 1990-2015.
- مكاوي محمد الأمين / أ.د شريط عابد : ص 330
- اختلالات التوازن المالي في النظام الرأسمالي
- بن عثمان جهاد/ أ.د. زرواط فاطمة الزهراء : ص 352
- إشكالية البيئة والاقتصاد بين التناغم والتنافر

الإصلاح الإداري وسياسات التنمية المحلية في ماليزيا

أ. علي قوق

المركز الجامعي الجامعي تيسمسيلت

ABSTRACT

The federal system is a tool for managing ethnic, religious and cultural diversity in a historical context that has led to the current form of democracy as a tool for managing the wealth between the regions and distributing the benefits of the state equally, thus contributing to comprehensive development.

The administration of the provinces in Malaysia is carried out under the federal system, where the country is characterized by ethnic and cultural diversity along the thirteen powers it represents. The political decentralization granted by the constitution has helped to manage the entire country according to a pluralistic regime characterized by democracy, Without others.

The decentralization and adoption of decentralization is a real challenge in the new roles of the state, where political and administrative decentralization has become an urgent demand for management of development and development of management at the same time and we chose this topic to highlight how to manage the regions in the federal system. Economic and administrative field and therefore we want to research the experience of the management of the regions and the manifestations of centralization and decentralization.

Key words :

Administrative reform; Malaysia; Local development; Regions; Decentralization.

مقدمة:

إن الأدوار الجديدة التي صارت تختص بها الدولة واتساع نطاق اهتماماتها، أوجب عليها التفكير في أساليب جديدة للإدارة والحكم مثل تبني نظام الحكم المحلي وما يترتب عنه من تسهيل لأداء وظائفها هذا ما جعل السياسيين والأكاديميين على حد سواء يحاولون إيجاد الأطر النظرية للاستفادة من النماذج الموجودة في هذا الميدان، حيث وفي الغالب تتبنى هذا الشكل النظم الفدرالية وخاصة العريقة منها كالولايات المتحدة الأمريكية، وقد لوحظ أن الأداء الإداري للدولة الفدرالية يعد أفضل مما هو عليه في الدولة البسيطة، لذلك عمدت عدة دول إلى الأخذ بها المبدأ.

على غرار كل المستعمرات اعتبرت المؤسسات في ماليزيا موروثاً من الحقبة الاستعمارية، وفي هذا الصدد يعتبر النظام الحالي في ماليزيا نموذجاً عن الاستعمار البريطاني الذي بقي ما يقرب من قرنين من الزمن، حيث أبقى على طابع الإدارة المحلية الذي هيمن حتى بعد الاستقلال، بالنظر إلى الملامح القانونية والتنظيمية نجدها متطابقة مع النموذج البريطاني خاصة في شقها القانوني، ولكن استطاعت ماليزيا فيما بعد أن تؤسس لنموذج خاص بها.

كانت أول ولايتين تشكل فيهما الحكم المحلي " بينانغ " و " ملقا " وهما أول مدينتين تتعرضان للاستعمار، وكانت بينانغ أول جزيرة تنشأ فيها لجنة سميت بلجنة " أسيسورز " " ASSISSORS " سنة 1801 وأنشأت لأجل تطبيق برامج التنمية الحضرية في المدينة وهذا ما أدى إلى وضع الأسس الأولى لحكم محلي في البلاد، كما أن المجالس المحلية أسست لأول مرة في ملقا وبعض الولايات الماليزية الأخرى مثل صباح وسراواك، ووضع البريطانيون الكثير من التشريعات التي ساهمت في استكمال بناء الإدارة المحلية مثل: مرسوم صادر سنة 1950 خاص بالانتخابات المحلية بمنح مجلس المدينة السلطة لتنظيم الانتخابات، كما صدر مرسوم المجالس المحلية سنة 1952 يعطي السلطة للسكان المحليين لتأسيس مجالس محلية إذا اقتضت ضرورة شؤونهم ذلك⁽¹⁾.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإصلاحات السياسية في تحقيق التنمية المحلية؟

أولاً: الإصلاح الإداري:

1- دواعي الإصلاح الإداري في ماليزيا:

بعد استقلال ماليزيا سنة 1957 حافظت الإدارة على مستوى أدائها المتواضع حتى سنة 1960 أين أصبحت تتعرض لضغوط متزايدة من اجل مواكبة التطورات السريعة التي تعرفها ماليزيا في جميع القطاعات، وبعد نجاح الحكومة الائتلافية في انتخابات 1964 والتي قطعت وعوداً بالرفع من مستوى معيشة المواطنين

وزيادة الرفاه الاجتماعي، عملت الحكومة على مراجعة عمل الجهاز الإداري وخاصة فيما يتعلق بالخدمة العمومية وهذه المراجعة كانت تركز على إعطاء مقترحات وابتكارات جديدة لتحسين النظام الإداري وخلق الفعالية عن طريق الاهتمام والتركيز على القيادة الإدارية وقد أعدت الحكومة تقريراً أوصى بما يلي⁽²⁾:

- خفض تكاليف إنجاز المشاريع.
- تحسين نوعية الخدمة العمومية.

إصلاحات الإدارة العمومية في ماليزيا عرفت عدة تغيرات ملحوظة في مجال تنظيم هيكل الخدمة العمومية وعملت هذه الإصلاحات على إخراج دور الإدارة من مجرد تنظيم هيكلي متفرع عن السلطة المركزية إلى جهاز للخدمة الميدانية يلبي احتياجات واسعة للمواطنين في شتى المجالات.

2- الاتجاه العام نحو اللامركزية:

في بداية الإصلاحات بدأ الدفع باتجاه اللامركزية يأخذ حيزاً كبيراً، فقد أصبح يعتبر بأن الحكومات المحلية يمكنها أن توفر الخدمات لمواطنيها بشكل متساو محلياً بدون مشاركة الحكومات المحلية ففي أغلب البلدان أضحت هناك قناعة بضرورة إدماج الحكم المحلي في إدارة التطورات والنمو المتسارع للسكان وتزايد طلباتهم، فدور الحكم المحلي أصبح جلياً، ومن هنا تطرح اللامركزية كحتمية بهدف تعزيز الحوكمة المحلية وإعطاء المرونة اللازمة في صناعة القرارات المحلية المهمة كالبنى التحتية والخدمات وقضايا العقار، فالعديد من البحوث أثبتت بأن الحكومات المركزية لا يمكنها أن تؤدي مستويات متقدمة في أداء الخدمات بعيداً عن الحكم المحلي، والاتجاه العام أصبح يصب في ضرورة تفويض السلطات المحلية بمزيد من الصلاحيات بهدف الرفع من قدراتها وإمكاناتها، فنجد أن العديد من الحكومات في البلدان النامية مثل: كينيا، تنزانيا، كمبوديا، الهندوراس قد عملت على تفويض بعض السلطات المركزية إلى الحكومات المحلية، وفتح النشاط الاقتصادي والاجتماعي لها⁽³⁾، (وهذا اقتراح صندوق الإسكان التابع للأمم المتحدة سنة 2007).

بعد أن أخذت دول عديدة بمبدأ اللامركزية الإدارية بدءاً بالدول المتقدمة كأوروبا وأمريكا أخذت به دول نامية أخرى في أمريكا اللاتينية، وفي أقرب الدول المتطورة لماليزيا كانت الهند والصين قد اتجهتا نحو هذا الخيار إذ أصبح يعد عاملاً مهماً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والدفع بعجلة التنمية المحلية، ففي الصين مثلاً أصبح النظام الجبائي والتنمية المحلية وحتى الاستثمارات وعروضها تأخذ طابعاً لا مركزياً بالرغم من الطبيعة المركزية للنظام السياسي للدولة⁽⁴⁾.

أما في ماليزيا نجد أن الإصلاحات في المجال الحكم المحلي هي بهدف الاستجابة لمطالب المجتمعات المحلية وتحقيق طلباتها، قد اقتصر على الجانب الإداري وليس السياسي، فبدايات التحول في الحكم المحلي كانت أول مبادرة حينما أوقفت العمل بانتخاب الحكومات المحلية سنة 1964 واستبدلت بالتعيين، ثم اتبعت، ثم

اتبعت بلجنة تحقيق ملكية خلصت إلى إبقاء العمل بالتعيين كأفضل وسيلة للحكم المحلي وكان ذلك بقانون الإدارة المحلية لسنة 1976 المادة 171 المتعلقة بإعادة هيكلة الحكم المحلي في جزيرة ماليزيا ، لكنها لم تتماشى مع التطلعات الداعية للامركزية بل اقتصرت على صورته من عدم التركيز الإداري⁽⁵⁾.

أفرزت انتخابات 8 مارس 2008 العامة واقعا جديدا عزز من الاتجاه الساعي لإعادة النظر في دور وصلاحيات الحكم المحلي وتوسيع صلاحياته، حيث اتجه النقاش خلال الحملات الانتخابية إلى قضايا الاستقلالية المحلية وتوسع مفهوم اللامركزية الذي أصبح محل اهتمام الكثير من السياسيين وحتى المواطنين الذي صاروا يتوقون لمشاركة وتمثيل أوسع في دوائر صنع القرار المحلي مع الأخذ بمفاهيم جديدة تتعلق بالحكم الراشد كالنزاهة والشفافية والمساءلة، وطالبوا حتى بإدخال خدمات محلية جديدة ضمن اختصاصات السلطات المحلية لرفع مشكل التعطل في أداء خدمة المواطنين وتحقيق طلباتهم والوصول حتى إلى اتخاذ قرارات حاسمة كجلب الاستثمارات الخارجية⁽⁶⁾.

ويرى بهانج Phang أن السلطة المركزية في ماليزيا لا تتوق إلى إعطاء طابع اللامركزية للأقاليم بشكل تام وموسع بل تحاول الحفاظ على الوضع الراهن عن المركزية ولا تسعى إلى إحداث إصلاحات هامة في الحكم المحلي، ويضيف ليست هناك جدوى من ديمقراطية محلية لا تحقق اللامركزية في صناعة القرار في ظل إصرار السلطة الفدرالية على الحفاظ على الطابع المركزي.

3- مسارات الإصلاح الإداري في ماليزيا:

في تقرير صادر عن الأمم المتحدة سنة 1995 أبدت إعجابها بنموذج الإصلاح العام وتحسين فعاليته في ماليزيا، ذكر أن مجهودات الإصلاح الإداري في ماليزيا قد ركزت أساسا على مجموعة من العناصر تمثلت في البنية التنظيمية للهيكل الإداري.

-نوعية الأداء.

-الإنتاجية.

-التكنولوجيا.

-الأنظمة والإجراءات المعمول بها.

وضمن هذا لم تهمل الجانب القيمي في الإصلاحات كتعزيز القيم الأخلاقية داخل الهيئات، ثم خلقت بيئة تعاونية بين القطاع العام والخاص⁽⁷⁾.

مقاربات عديدة استعملت في ماليزيا بهدف ضمان نجاح الإصلاحات وزيادة فعاليات الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة منها:

-تدريب الموظفين الإداريين لأجل الإصلاح.

- بناء إجماع داخلي حول الإصلاح.
- الاعتراف بمجهودات القائمين على الإصلاح وتكريمهم.
- ترقية وتطوير الخطط التي أثبتت نجاحها.
- توثيق إجراءات الإصلاح.
- كسب التأييد والدعم من المؤسسات الحكومية في الدولة.
- وقد قامت الحكومة الماليزية بجعل الرؤية 2020 كتطلع وطني شامل من أجل الانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة تماماً، بتجاوز المشاكل التي عرفتها ماليزيا في عشرينات متعددة وعلى رأسها القطاع الخاص حيث عملت على:
- تطوير جهاز إداري ومهام واضحة Mission Oriented.
- تطوير القدرة على التحكم والاستجابة بسرعة لحل المشاكل.
- اكتساب القدرة على التنظيم الهيكلي بهدف ضمان استمرارية الإبداع والابتكار.
- تعزيز وتقوية رأس المال البشري تسهيل التحول إلى بلد متقدم صناعياً تماشياً مع رؤية مهاتير محمد⁽⁸⁾.
- وقد أعلن في سياق الإصلاحات " أحمد سرجي بن عبد الله حميد الأمين العام للحكومة عن برامج تؤخذ كأولوية لإنجاح أي تحول وإصلاح إداري وتمثلت هذه البرامج في:
- ترقية الحوار مع القطاع الخاص.
- مراجعة أنماط صناعة القرار وذلك بهدف بناء معايير شفافة للحصول على قرارات ناجعة.
- ضرورة ضمان تدفق المعلومات إلى القطاع الخاص عبر قنوات الاتصال.
- ضرورة ضمان حقوق المتعاقدين الخواص وتشجيعهم.
- تبادل المعلومات والبيانات إلكترونياً واعتبارها خطوة أولية لخلق فضاء معرفي استعمال البطاقات الذكية Smart cards.
- خفض استعمال الورق في الإدارات باعتباره مكلفاً للجهد والوقت والمال وتعويضه بالتقنية الحديثة.
- ولقد لقيت هذه البرامج استحسان المواطنين ودعمهم بالإضافة إلى الهيئات الحكومية ولم تتعرض لكثير من النقد والمقاومة، وبالتالي فقد كان النموذج الماليزي أحسن مثال يؤخذ به في الدول النامية وحاز على إعجاب واحترام الدول المتقدمة⁽⁹⁾.
- هذا وقد استندت ماليزيا على محورين هامين للتطوير والتحديث الإداري هما:

أ- إعطاء الصبغة المالية للجهاز والبيروقراطي:

كغيرها من الدول النامية في جنوب شرق آسيا المستقلة حديثا قامت ماليزيا بانتهاج سياسة خاصة بها في الخدمة العمومية، هذه البرامج قامت على مراحل متتالية بهدف تجنب رحيل جماعي للكوادر الأجنبية التي خلفها الاستعمار ذات الخبرة العالية، ولعدم ترك فراغ في الإدارة، عوضتهم تدريجيا بكوادر محلية مدربة مما خفف من حدة المشاكل المترتبة عن الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال⁽¹⁰⁾.

في سنة 1957 كانت الكوادر الإدارية الأجنبية تستحوذ على 67% من الوظائف الإدارية حيث قدر عددهم بـ: 1564 إطار ولم تصل سنة 1963 حتى تراجعت هذه النسبة إلى 9.2% أي ما يعادل 24 إطارا واقتصرت اختصاصاتهم على المهن التقنية والحرفية، وقد مددت الحكومة بقائهم إلى حين تدريب موظفين قادرين على تحمل المسؤوليات إلى غاية 1980 حيث نما الهيكل الإداري الماليزي بنسبة 900%.⁽¹¹⁾

ب- مقترحات الحكومة لإصلاح الإدارة المحلية سنة 1964:

إثر الدراسة التي قام بها مركز Ford Foundation لصالح الحكومة سنة 1964 خرج بالتوصيات التالية:

-إنشاء وحدة تطوير الإدارة تكون تابعة مباشرة للحكومة تدار من قبل مختصين في الإدارة والتسيير، وتركز على الاهتمام بالمشاكل الكبرى في الإدارة في جميع مفاصل الدولة ونساعد مصالحها وهيكلها.

-رفع مستوى تكوين الإداريين ببرامج تدريبية في كل مستويات الخدمة العمومية، أحد هذه البرامج إنشاء فرع للتدريب والتطوير الإداري في جامعة ماليزيا، وألزمته الإطارات الإدارية بالحصول على تكوين عال في الجامعة وتقوم الحكومة بدورها في توفير الوسائل الضرورية لإنجاح تكوين هذه الإطارات⁽¹²⁾.

بعد قبول الحكومة لتوصيات الحكومة المركزية وبدأت العمل رسميا سنة 1966 وطلبة هذه السنوات واجهت الحكومة عدة مشاكل أنتجت تطبيقات برامج تطوير المناطق الريفية وقد عرفت في أدبيات الإدارة الماليزية بالأخطاء السبعة القاتلة Seven Deadly sins كما سماها تنكو عبد الرزاق وهذه الأخطاء هي:

- (1) صراع بين الوحدات الفدرالية فيما بينها أو بينها وبين الحكومة الاتحادية نتيجة تطبيقات سياسية متباينة للتنمية بين الأقاليم.

- (2) غياب التنسيق بين الوحدات الإدارية الإقليمية واختلاف نظرتهم بطريقة التنمية في المناطق الداخلية.

- (3) عدم تحديد المسؤوليات.

- (4) كل ولاية تنظر لنفسها على أنها أهم من باقي الولايات.

غياب مخططات تنموية خاصة بكل ولاية والذي ساهم في غياب مخطط رئيسي لتنمية المناطق الريفية.

- (5) غياب مخطط رئيسي شامل على كل المستويات لتطوير الأقاليم والمناطق الريفية.

6) غياب رقابة كافية من طرف السلطة المركزية على المناطق الريفية ولعلاج هذه الأخطاء أنشأت الحكومة الفدرالية جهازاً سمته "غرفة العمليات التقنية" «ORT» لإخراج الإصلاحات من عنق الزجاجة حيث أدى هذا الواقع إلى تراجع الأداء الاقتصادي المالي. وقد جعلت هذه الغرفة كميكانيزم من أجل الحد أو القضاء على المشاكل السبع المتفاقمة وارتكزت هذه الغرفة على:

- نظام اللجان.

-غرفة العمليات.

-مخططات الكتاب الأحمر.

- اعتماد طريقة إعطاء التعليمات ومتابعتها عن طريق الرقابة.

وقد أثبتت نجاعة كبيرة ويعود ذلك للإشراف المباشر لرئيس الوزراء تون عبد الرزاق الذي قاد المسيرة الإصلاحية في الإدارة من أعلى إلى أدنى مستوى، وفي سنة 1976 تطورت تقنيات الإدارة وادخل مفهوم التغذية الاسترجاعية للولايات التي تأخرت فيها الإصلاحات⁽¹³⁾.

-مراحل الإصلاح الإداري:

مرت الإصلاحات بثلاث مراحل انطلاقاً مما سبق:

المرحلة الأولى:

بينما كان تركيز غرفة العمليات التقنية (ORT) على تسريع عمليات التنمية في الأقاليم نجد ان (DUA) وحدة المتابعة تركز على أهم كظم إدارة الأجهزة الحكومية، وبعد هذا الدور للوحدة تحولت سنة 1976 إلى وحدة للتنفيذ والتنسيق والتطوير الإداري (ICDUA)، وصارت مسؤولة على تنسيق السياسات الحكومية ومتابعة إنجازها على مستوى الوحدات والأجهزة الإدارية.

وفي سنة 1976 تحولت وحدة (ICDUA) إلى المعهد الوطني للإدارة العمومية وهدف المعهد تطوير القدرات التسييرية وتوفير الاستشارة للإدارة العمومية والعمل على تقريب الإدارة من المواطن كما أبقى على وحدة للتنسيق والتنفيذ (ICU)⁽¹⁴⁾.

المرحلة الثانية: تأسيس (MAMPU)

بداية من 1977 ومع تزايد الطلب على تحسين فعالية الجهاز الإداري وخاصة في شقه المتعلق بالخدمة العمومية أنشأ مهاتير محمد "وحدة التطوير الإداري وضبط التخطيط".

« Malaysian administrative modernization manpower planning unit »

وفق القانون رقم 207/1079/97 وكان هذا الجهاز تحت إشراف رئاسة الحكومة مباشرة بهدف إنجاح مشاريع الإصلاح الإداري وركز على:

-تحديث الإدارة

-تطوير الموارد البشرية.

وقد وفر جميع الاستشارات لمختلف الأجهزة الحكومية وأمدّها بالمعلومات وقد لعب دورا ناجحا لتحديث وهيكلية الإدارة العمومية مما أنتج نموذجا متطورا لتوزيع اختصاصات الخدمة العمومية على المستوى القاعدي. وحينما وصل مهاتير محمد إلى رئاسة الحكومة سنة 1981 وسع هذا الجهاز لمواصلة الإصلاحات الإدارية ومهد للمرحلة الثالثة.

-المرحلة الثالثة: القيادة السياسية والإصلاح الإداري

تميزت هذه المرحلة بإصلاحات جذرية قادها رئيس الوزراء مهاتير محمد بمجموعة من السياسات والإجراءات أعطت بعدا جديدا للتطور السوسيو-اقتصادي للدولة الماليزية إذ ركزت على تطوير الخدمة المدنية تتماشى مع نظرة القيادة السياسية الطموحة ونقل الديناميكية السياسية التي ميزت تلك الفترة إلى الجهاز البيروقراطي برمته وفي هذه المرحلة عرف الإصلاح الإداري تشجيعا من الطبقة السياسية والقيادات خاصة، وكمثال عملي أصبحت الحكومة تتعاون مع القطاع الخاص تحت شعار " إدارة ماليزيا بفكر تشاركي " « Malaysia incorporated » حيث يكون القطاع العام والقطاع الخاص كليهما يمثلان وجها واحدا للاقتصاد أي هما المالكان وهما العاملان .

ركز مهاتير محمد على القيادة بالنموذج " « Leadership by exemple » " حيث جاء بسياسة التطلع شرقا " « The look East » " وذلك للعمل بالنموذج الياباني الناجح والكف عن النظر إلى الغرب على أساس أنه النموذج الوحيد للتطور والنهضة، هذا ما طور مفاهيم إدارية كثيرة وعزز ثقافة الانضباط والولاء للأمة وللمؤسسة والتأكيد على تطوير نوعية الإنتاج وكانت هذه التطلعات والإنجازات مترافقة مع الحفاظ على القيم الإسلامية وتطهير الإدارات من الفساد وكان لقيادة مهاتير محمد الدور الكبير في قيادة هذه الإصلاحات التي عرفت هذه المرحلة .

ثانيا: سياسات التنمية في الأقاليم الماليزية

تعتبر التنمية التي باشرت تنفيذها ماليزيا شاملة بكل المجالات فلم تتوقف في الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلى التعلم والإسكان والصحة والتكنولوجيا وإدارة وساعدت تنفيذ هذه السياسات عوامل عدة أعطت دفعا قويا لكل السياسات التي وضعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة.

1-العوامل التي ساعدت ماليزيا على التنمية:

أ-استقرار السياسات الاقتصادية:

واحد من السباب الرئيسية للنجاح هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية بأسلوب سليم، فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية، وتمت إدارة مشكلات التضخم المالي، ونقص العمالة والبطالة بعناية فائقة مع زيادة السلامة في النظام المصرفي الذي يعد الآلة الرافعة لتدوير الموالم في عملية إنتاجية ناجحة.

وكان للتدخل الحكومي دور مهم في زيادة الرواتب الحقيقية للأفراد ومعالجة التفاوت في الدخل [انتهاج سياسات اقتصادية مراعية فيها التحول السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية الملايوية وهم أهل البلاد الأصليين كما ان الدولة لعبت دورا مهما في التخصيص الكفء للموارد المتاحة ن حيث أنها توجهت نحو استخدامات والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية وقد استخدمت مزيجا من آليات اقتصاد السوق والتدخل الحكومي عند اتخاذ قرارات متعلقة بنوع السياسة التجارية أو المالية المستهدفة⁽¹⁵⁾.

ب- المشاركة في التنمية :

حشد القادة والسياسيون تأييد الصفوة اقتصادية ورجال العمال، ثم الرأي الشعبي إلى صفهم لخوض غمار التنمية وإصلاح بقياة مهاتير محمد الذي أطلق سياسة اقتصادية جديدة متضمنة امتيازات وحوافز متعلقة بالأغلبية الملايوية أو ما عرف ب "سكان الأرض" وبذلك كان هناك نفهم وتعاون وتأييد من الطبقات المتوسطة والفقيرة للمجتمع وتكون لديهم شعور بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو الاقتصادي والسياسات المعلنة في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس في تضافر الجهود للخروج من الأزمة.

ج- الإدارة الجيدة:

عملت حكومة ماليزيا من استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة وبصفة عامة يمكن وصف الخدمة المدنية الماليزية بأنها تقوم على أساس ديواني مرتب وأهداف واضحة، وفي الوقت نفسه تتمتع بدعم سياسي قوي، الأمر الذي يجعلها في خدمة المصالح العامة.

د- الاتجاه شرقا:

أعلن مهاتير محمد منذ وصوله السلطة لسياسة النظر شرقا "The look East" إلى غاية 1991 وتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى منطقة أنتجت نموذجا راقيا في التطور والنهضة الحديثة وهي المنطقة التي تنتمي إليها ماليزيا، وقصد بها مهاتير محمد ترك التطلع إلى الغرب باعتباره النموذج الوحيد للتطور، وهذا شجع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية والأخذ بالقيم التي أخذوا بها مثل

أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز والسياسة المالية والنقدية والتجارية الكلية المتوازنة⁽¹⁶⁾.

2- ميادين التنمية في ماليزيا :

تعددت القطاعات التي مستها التنمية فتكاملت لتجسد نهضة ماليزيا الحديثة ومن هذه الميادين:

أ- التنمية الاقتصادية

تحولت ماليزيا في بداية الألفية الثانية من دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة والتعدين وتصدير المطاط وزيت النخيل والقصدير إلى دولة يقوم اقتصادها على الصناعات التحويلية وتصدير السلع الإلكترونية والكهربائية، كما أسهمت العولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة وانضمام ماليزيا إلى منظمة التجارة العالمية فرض عليها إعادة صياغة وترتيب أولويات واستحداث اتجاهات جديدة في السياسة الاقتصادية الماليزية مع الالتزام في الوقت نفسه بالهدف الإستراتيجي وهو تحقيق الوحدة بالمساواة من خلال النمو والتقدم الاجتماعي للدخول سنة 2020 إلى مصاف الدول المتقدمة⁽¹⁷⁾.

هدفت السياسة الاقتصادية الماليزية إلى تحقيق عدة طموحات يتعلق أغلبها بتوزيع الثروة مثل:- تمكين الملايو

- القضاء على الفقر

- تحقيق المساواة.

تعتبر قضية تمكين الملايو اقتصاديا هدفا ثابتا للسياسة الاقتصادية الماليزية باعتباره آلية لإعادة هيكلة المجتمع الماليزي وتحقيق عدالة توزيع الثروة والتي تتسم بوضع مختل في غير صالح السكان الأصليين من الملايو وهم الغالبية من السكان ورغم تحقيق أكثر من 64% من المستوى الرقمي للملكية الملايو في الشركات وهو 30%، إلا أن تقييم البرامج التي نفذت أظهر الحاجة لتمديد المدة اللازمة للتنفيذ مثل الخطة الثامنة للتنمية (2001-2005) قد مددت إلى غاية 2010، وقد تبنت الحكومة منذ سنة 1969 بعد الأحداث الدامية سياسة « NEP » بهدف تحقيق الوحدة الوطنية في غضون 20 سنة من (1970-1990) وكان أساسها تأمين توزيع متساوي لحقوق الملكية في الشركات بين الملايو والصينيين وما إن انتصفت سنة 1995 حتى تمكنت نخبة من رجال الأعمال الملايويين من ان يكون لها شركاتها الضخمة بمساعدة الحكومة، التي استفادت من سياسة الخصخصة ووزعت عليها امتيازات لخلق الثروة غير أنها لم تصمد كثيرا أما هبوط لقيمة السهم في سوق كوالامبور مما أبقى الشركات الصينية والحكومية في وضع أفضل⁽¹⁸⁾.

وقد استهدفت الحكومة أيضا القضاء على الفقر بغض النظر عن العرق أو الديانة أو الثقافة أو المنطقة حيث حقق نجاحات متتالية كما بينه الجدول التالي:

جدول رقم: 01

التقدم في خفض نسبة الفقر.

	1970	1990	2004
الفقر العام	52%	17.1%	5%
الفقر الريفي	59%	21.1%	11%

وسارت سياسة القضاء على الفقر وفق عدة محاور:

الاتفاق على تعريف وقياس الفقر.

زيادة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

استهداف الفئات الشد فقرا.

مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تخفيض أو إلغاء بعض الضرائب على الفقراء.

وقد أعلنت ماليزيا أنها قضت على الفقر المدقع نهائيا بحلول عام 2010 وخفضت الفقر العام من 5.7% إلى 2.8%⁽¹⁹⁾

وكمثال على برامج مكافحة الفقر نموذج " قرية شنكال " التي يبلغ عدد سكانها 2230 نسمة، كما ان 70% من سكانها فلاحون يشتغلون في مزارع المطاط والبساتين التجارية التي تنتج الخضروات والفواكه، بينما 10% يعملون في المرافق الحكومية المختلفة و10% لديهم نشاطات عائلية صغيرة و5% يصنفون ضمن القطاع الخاص، ونسبة 8% عاطلون على العمل.

قامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سويا لتحسين أوضاعهم المعيشية بتغيير النشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع حديثة وتحسين مهارات النساء الإدارية مع تحسين التحصيل الدراسي للأطفال وزيادة معرفتهم بالإعلام الآلي وتنمية مهارات التفكير السديد لديهم وتحسين لغتهم الإنجليزية وقد قامت الأسر المرافقة على البرنامج بتلقي دورات تدريبية تشمل الأرض والأعمال الزراعية ورعاية الأسر الأكثر فقرا والصحة والتعليم والبيئة وتطوير المجتمع وقد نجحت التجربة في القضاء على الفقر مما دفع المناطق والأقاليم الماليزية لتطبيقها، وقد عملت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها ماليزيا إلى تحقيق المساواة بين مختلف المناطق والأقاليم والعرقيات، حيث نجد

معدل الفقر في مناطق صباح بلغ 30 مرة مما هو عليه في كوالالمبور وعدت مناطق كلنتان وبيربليس وصباح وسراواك وترنجاو أفقر المناطق مما جعل ماليزيا من أكبر بلدان آسيا في عدم المساواة، وقد كان دخل الفرد الواحد في الشين يعادل 64% من مدخول الفرد المالاي و 27% من نظيره الهندي وتستهدف خطة 2006-2010 تضيق هذه الفجوة بحيث تكون زيادة ما يكسبه الصيني عن المالاي 50% فقط في 2010 و 35% في نهاية 2020 وزيادة ما يكسبه الهندي 15% وتستهدف كذلك هذه الخطة تقليص الفجوة بين الريف والحضر، وقد عملت الحكومة على تطوير مناطق جديدة تشمل التركيز على المناطق الحدودية بين الولايات لتستفيد أكثر من ولاية ويشمل ذلك تطوير جسر شمال شبه الجزيرة المالاي والذي يضم ولايات بيرليس وكيداه وشمال بيرك وسيرانج بيراي وجسر شرقي يغطي جنوب كلنتان وشمال ترنجانو وشرق بنانج وصباح وسراواك كما انه يتم تطوير منطقة جوهر الاقتصادية ويؤدي تشييد جسر بنانج الثاني إلى حفز القرى والمناطق القريبة وتشمل مينانج وكدها وبيراق خاصة لقطاعات العمال التي تستفيد من خدمات الموانئ والمطارات، كما خصصت الحكومة نحو 1.2 مليار رينجت لتحسين الإمداد بالمياه في المناطق الريفية ومليار رينجت للطرق القروية وإنشاء تجمعات تنمية جديدة في صباح وسراواك لتطوير المناطق الريفية .

ب- التنمية في مجال التعليم والموارد البشرية:

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق التي مازالت فيها أفكار كونفوشيوس التي تعد التعليم أحد القيم الأساسية التي طالما أكد عليها وهذه القيم تأثرت بها تلك البلدان وجعلتها أحد القيم المجتمعية الإيجابية التي تدفع الأمم نحو النهوض، والنقد من وهذه الأثر يسود في ماليزيا حيث أدركت القيادات السياسية الماليزية منذ استقلال الدولة عام 1957 أهمية التعليم كعنصر موحد لأطياف الأمة يؤدي مع تنمية الموارد البشرية إلى سرعة ارتقائها سلم التطور الحضاري (20).

رؤية مهاتير محمد للتعليم تمحورت حول الإيمان الراسخ بأهمية التعليم للإنسان الذي يمكنه من تحقيق كثير من الأشياء ، ويرتقي بذاته فيؤدي ذلك إلى الحراك الاجتماعي الذي يكافئ المجدين وهذا التعليم ليس مجرد معلومات وإنما لأكثر من ذلك فهو الوسيلة للتفكير المنطقي لحل المشكلات ومواجهة التحديات ومن هذا يعتبر التعليم هو الاستثمار الحقيقي للدولة لحفظ قيم المجتمع ، فلا علم بدون أخلاق ولا تصلح الأخلاق دون علم ن كما ركز مهاتير محمد على الأسرة باعتبارها المرحلة الأولى للتعليم وشدد على الترابط الأسري ، ومن جهة ثانية أكد مهاتير محمد على النظام باعتباره أحد أساسيات التعليم وشدد على وجوب تدريسه كوحدات تعليمية لكي يفرق الأفراد بين السلوك الصحيح والخاطئ ومحاربة اللانظام لأن الفوضى لا

تحقق مجتمعا مستقرا، وعليه فان التعليم المطلوب يجب ان يواكب التطور واحتياجات المجتمع ومحاولة استخلاص تقنية وطنية متطورة⁽²¹⁾.

ولم تختلف رؤية عبد الله بدوي عن رؤية سلفه مهاتير إذا استطاع أن يعطي رؤية شاملة لأهمية ونوع التعليم الذي تحتاجه ماليزيا وهو الذي يلبي احتياجات الدولة نابعا من خبرة محلية ومستفيدة من خبرات الآخرين ، كما ركز على زيادة تأصيل الروابط وتمتينها بين أعراق ماليزيا لبناء قومية ماليزية موحدة وهذا مؤشر على التعليم الجيد وقد رفض تقسيم الفصول الدراسية على أساس العرق وإنما التقسيم يراه على أساس المواد الدراسية ن كما لم يهمل حثه على الاهتمام بالقيم الأخلاقية والمعنوية والقيم الإسلامية في إطار مشروع الإسلام الحضاري لكافة الشعب الماليزي⁽²²⁾.

كما نادى عبد الله بدوي بالتمسك بلغة البهاسا كلغة رسمية للدولة مع رفع مستوى اللغة الإنجليزية وكذا الاهتمام بالتعليم الأساسي والفني والحكومي وتخصيص اعتمادات مالية إضافية في مجالات العلوم والتقنية ن كما لم يغفل أهمية العمل المشترك بين القطاع العام والخاص والانفتاح أمام مساهمة أية جهات أخرى داخلية وخارجية لتطوير التربية بما يتماشى مع المناهج المعاصرة.

1- أبعاد الاهتمام بالتعليم :

قامت فلسفة التعليم الوطني في ماليزيا على تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق الولاء للأمة الماليزية وتوحيد الماليزيين

-إيجاد الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والكفاءة والأخلاق العالية

-توفير الموارد البشرية اللازمة لتطوير الدولة

-تقديم فرص تعليمية تناسب احتياجات الماليزيين

عقب استقلال ماليزيا سنة 1957 شكله تون عبد الرحمان لجنة خاصة لتقييم ووضع خطة لتعليم وطني شامل برئاسة عبد الرحمان طالب، وقدمت تقريرا سنة 1960 أوصى بتغيير المدارس المركزية إلى مدارس وطنية ابتدائية وأن تكون لغة التدريس هي لغة الملايو كلغة أساسية وصدر بهذا لائحة سنة 1961 وعند تولي مهاتير محمد وزارة التعليم سنة 1974 راجع سياسة التعليم تقرير أوصى بتحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الإثنيات وتأكيد الشعور بالوطنية ، وإحداث توازن في كل أشكال التعليم في المناطق الريفية والحضرية مع الاحتفاظ بثلاثة أنواع من المدارس وهي: المدارس الوطنية، المدارس الابتدائية الوطنية ونوع ثالث من المدارس الابتدائية الوطنية التي تكون البهاسا المالايوية هي لغة التعليم فيها ن كما تم الاحتفاظ بثلاث فئات من المؤسسات التعليمية وهي المؤسسات التعليمية الحكومية والمؤسسات التعليمية الخاصة ونوع ثالث من المدارس الصينية والتايميلية والثانوية الخاصة⁽²³⁾.

تبنى النظام التعليمي في ماليزيا مفهوم ديمقراطية التعليم لإرساء المساواة بين عناصر الدولة ويقوم هذا المفهوم على:

- مأسسة التعليم قبل المدرسي.
- توفير خدمات ما قبل التدريب، وخدمات ما بعد التدريب للمدرسين في القطاع العام والخاص.
- شرح وإقناع الأفراد بالرؤية المدرسية vision school⁽²⁴⁾.
- التوسع في البرامج الدراسية المشتركة والاندماج بين مختلف المدارس
- تسهيل التعليم وطرقه للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية.
- وقد صدر عام 2002 تقرير أطلق عليه تقرير الثقة في العقل الوطني National Brain Trust Report كخطة أساسية لاقتصاد المعرفة ركز على تنمية الموارد البشرية والتدريس باللغة الإنجليزية في مدارس ومؤسسات التعليم العالي⁽²⁵⁾. اتجهت وزارة التعليم بالاشتراك مع الدولة لوضع خطط منها:
- وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم كروية لسنة 2020 تحت شعار وعمال فاعل وسريع Fast and "effective action".

* العناية بالبحوث والدراسات بأربعة عناصر⁽²⁶⁾:

- دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد لوضع قاعدة معلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وتحليلها ودراساتها.
- تقديم جائزة لكل مدرس يقدم اقتراح بحث أو دراسة تحظى بالقبول العام.
- تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية ووزارة العلوم والتقنية بدعم من الشركات والمصانع.
- الاهتمام بالإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه.

2- واقع الاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا :

تخصص الحكومة الماليزية حوالي 18% من الميزانية القومية لقطاع التعليم تشمل التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم الفني والمهني والإدارة العامة ورعاية الطلبة والتخطيط والبحوث التربوية والتعليم العالي وإعداد المدرسين والتعليم في ماليزيا مجاني وغير إلزامي ولكنها حققت درجات عالية من القضاء على الأمية حيث بلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة عام 2000 حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بنسبة 1970 حيث كانوا 53% ويقوم بإدارة نظام التعليم في ماليزيا إدارة مركزية قومية تقوم على أربع مستويات هرمية⁽²⁷⁾:

- 1- المستوى المركزي: حيث تعد وزارة التعليم هي المسؤولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للأهداف القومية، كما تضع الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم وإدارته وتتبع الوزارة نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار
- 2- مستوى الولاية: يوجد في كل ولاية من الولايات الأربع عشر في ماليزيا إدارة للتعليم يرأسها مدير للتعليم مسؤول عن تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية، وتعد الوظيفة الأساسية لهذه الإدارة تنظيم وإدارة المدارس في الولاية فيما يخص الموظفين والهيئة التعليمية والشؤون المالية وتطوير المباني، فضلاً عن مسؤولية الإشراف على تنفيذ البرامج التعليمية وصياغة وتنفيذ خطط التطوير التربوي للولاية وتقديم معلومات دائمة للوزارة حول التطبيق المتعلق بسياسة التعليم الوطنية.
- 3- المستوى المحلي: وهي عبارة عن مكاتب التعليم في المقاطعات وتشكل حلقة وصل بين المدرسة وإدارة التعليم في المقاطعات.
- 4- المستوى الإجرائي: (المدرسة): إذ يتولى مدير المدرسة مسؤولية القيادة الإدارية ويشرف على الأنشطة المنهجية ويوجد في كل مدرسة جمعية للآباء والمعلمين تقدم الدعم والمساعدة وتدعم التعاون بين المدرسة والمجتمع. وتقع مسؤولية صياغة المناهج الدراسية لجميع مدارس ماليزيا على عاتق مركز تطوير المناهج بوزارة التعليم على أساس فلسفة التعليم التي تحددها الدولة.
- وفيما يلي جدول يبين النفقات الحكومية على التعليم خلال (1996-2000)
- جدول رقم 02: إحصاءات وزارة التعليم الماليزية

2000	1996	
3.7 مليار	2.9 مليار	إجمالي النفقات العامة على التعليم
23.8%	21.7%	نفقات التعليم بالنسب
408	الابتدائي: 318	العائد السنوي نظير تكلفة الطالب
597	الثانوي: 448	
2160	المهني: 1606	

المصدر: وزارة التعليم الماليزية.

ان الأهداف التي تحرص الدولة الماليزية على تحقيقها الآن أكثر من أي وقت مضى هي الخطة الماليزية التاسعة التي تهدف إلى تعزيز الثروة البشرية وإحداث نقلة في الثقافة وطرق التفكير وهو التحدي الأساسي في هذه الخطة حيث تمثل السنوات القادمة تحدياً صعباً حين بلوغ 2020 المنتظر أن تبلغ عنده النهضة الماليزية أقصاها في كافة المجالات التنموية.

ج- التنمية في مجال العلوم والتكنولوجيا:

جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 أن 55% من إجمالي صادرات ماليزيا الصناعية هو التكنولوجيا، وهذه نقلة نوعية جعلتها إحدى النمرور الأسيوية السبع ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلى الدور المحوري لسياسة العلم والتكنولوجيا وكذلك مراعاة البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية حيث ركزت على المالايو التي كانت التسريحة الأفقر في ماليزيا مقارنة بالصينيين والهنود.

بدأت سياسة ماليزيا في الاهتمام بالتكنولوجيا منذ سنة 1970 وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقتها في أعقاب الاضطرابات الطائفية، وفي هذا قدمت النخبة الماليزية رؤية لدور التكنولوجيا في تلك السياسة وظهر جليا في كتابات مهاتير محمد في مجلده السابع المعنون بالعلم والتكنولوجيا والابتكارية ورؤية 2020 التي وضع فيها الأهداف القومية الماليزية⁽²⁸⁾.

ويمكن حصر أهم عناصر الرؤية الماليزية للعلم والتكنولوجيا ودورها في التنمية فيما يلي:

- الارتباط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا فالعلم ينصرف إلى معرفة ماذا؟ بينما تشير التكنولوجيا إلى معرفة كيف؟ ولذلك فالعلم ينتج المعرفة بينما تنتج التكنولوجيا الثروة، كما أن العلم يصبح غير ذي معنى إذا لم يتحول إلى التكنولوجيا.

- التقدم العلمي والتكنولوجي ضروري حتى لا تقع ماليزيا في قبضة استعمارية مرة أخرى.

- إن تحقيق التطور التكنولوجي ينبغي أن يتم من خلال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص فلا يمكن للدولة بمفردها أن تحقق هذا التطور كما انه بدون الدور القيادي للدولة فان القطاع لن يتمكن من الوصول إلى مرحلة الانطلاق التكنولوجي وفي هذا الإطار تقدم الدولة الدعم المادي والمؤسسي بمعنى توفير جزء من الاعتمادات المالية اللازمة وبناء المؤسسات التي تراعي تطبيق سياسة العلم والتكنولوجيا.

- إن التكنولوجيا التي ينبغي أن تهتم بها ماليزيا يجب أن تكون مرتبطة باحتياجات السوق، فالتكنولوجيا لا يتم تطويرها لكي تحفظ في المعامل وإنما لكي توجه لسد احتياجات السوق وهو ما سماه مهاتير محمد التكنولوجيا الملائمة فملائمتها هو تسويقها.

- تطوير التكنولوجيا في ماليزيا يتطلب إعطاء الأولوية لسياسة " البحث والتطوير " من خلال تخصيص جزء متزايد من الناتج القومي لتلك السياسة وإلا تستمر ماليزيا في الاعتماد على التكنولوجيا المنقولة.

- الاهتمام بالبعد الثقافي للعلم والتكنولوجيا فمنظومة القيم السائدة في المجتمع تؤثر في قدرته على التعامل مع التكنولوجيا، فحيث تسود قيم التواكل والسببية والاعتمادية يصبح الحديث عن سياسة العلم والتكنولوجيا أمرا عبثيا.

- التركيز على " قاطرات التنمية التكنولوجية " ويقصد بذلك أن تركيز ماليزيا على القطاعات التكنولوجية التي تجر ورائها عناصر التنمية التكنولوجية الأخرى.

- اتجاه ماليزيا شرقا للأخذ بالنموذج الياباني القريب جغرافيا والناجح⁽²⁹⁾.

3- مراحل تطور سياسة العلم والتكنولوجيا بماليزيا:

يمكن أن نميز بين مرحلتين من مراحل سياسة العلم والتكنولوجي في النموذج الماليزي:

***المرحلة الأولى (1970-1990):** وتسمى مرحلة نقل التكنولوجيا وقد ركزت ماليزيا على نقل التكنولوجيا في عملية التطور التكنولوجي وبناء المؤسسات القائمة على أهداف تكنولوجية وقد أنشئت " وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار " سنة 1973 لتختص بالبحوث في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشرف على عدة مؤسسات اتحادية في مجال العلم والتكنولوجيا مثل شركة تنمية الوسائط المتعددة "MDC".

ووكالة الفضاء القومية الماليزية التي أنشأت سنة 2002 والمركز الوطني للاستثمار عن بعد.

كما عملت في هذه الفترة الحكومة الماليزية على تشجيع الشركات الصناعية اليابانية على الاستثمار في مجال توطين التكنولوجيا في ماليزيا مستفيدة من رخص سعر العمالة بالمقارنة مع مثيلتها في اليابان كما نقلت هذه الأخيرة بعض الصناعات إلى ماليزيا سنة 1980، كما ربطت صناعات التكنولوجيا بالصناعة المحلية وشجعت المالايو على ان يقوموا بتلك الصناعات ولذلك أنشئ برنامج " تنمية البائع ومشروع المكونات الكهربائية ووضع لها إطارا أكبر سمته "خطة العمل القومية للتنمية الصناعية " وبالتالي نقل الماليزيون التكنولوجيا حقيقية وقابلة للتسويق.

***المرحلة الثانية: (1990- حتى الآن)** تطوير وتصدير التكنولوجيا:

أرست ماليزيا تقليدا مركزيا وهو وضع هدف قومي، ثم بلورت خطة قومية وأخيرا تطوير " أجندة " قومية ذات مراحل زمنية للتطبيق، وسار النموذج الماليزي في أربعة اتجاهات وهي سياسة البحث والتطوير وحماية براءات الاختراع والمشاركة مع القطاع الخاص وبناء المؤسسات: كما حددت ماليزيا قائمة بالمجالات ذات الأولوية في البحث والتطوير واهتم القائمون على صنع السياسات في حقوق الملكية الفكرية حيث تم إصدار قانون براءات الاختراع في تشجيع المستثمرين الأجانب على نقل التكنولوجيا وتشجيع الماليزيين على الاختراع زاد اهتمام الحكومة، بمشاركة القطاع الخاص فانشأ لذلك "المجلس القومي للبحث العلمي والتنمية"، بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص كما أنشأت أهم مؤسسة تكنولوجية وهي "الشركة الماليزية لتطوير التكنولوجيا" و" مجموعة الصناعة الحكومية الماليزية للتكنولوجيا المتقدمة " وبهذه السياسات أصبحت ماليزيا تصنف ضمن أقوى الدول في ميدان التكنولوجي ومن الدول الأوائل في تصديرها حيث

تمثل 65 % من إجمالي صادراتها الصناعية كما بلغت نسبة مستخدمي الهاتف النقال 58.5%، كما أصبحت ماليزيا أكبر مصدر لأشباه الموصلات وتصنع 80% من مكونات أجهزة الإعلام الآلي⁽³⁰⁾.

4- السياسة البيئية في ماليزيا:

إن الطفرة التي عرفتها ماليزيا في شتى المجالات كان لها أثر بالغ على البيئة والإنسان على حد سواء وهذا ثمن تدفعه الدول المتقدمة الصناعية نظير التطور التكنولوجي من استنزاف للموارد وظهور المشاكل البيئية مثل تلوث الماء والهواء وما يتعلق بمصايد الأسماك وغيرها مما شغل حيزا مهما من اهتمامات صناع القرار في ماليزيا في محاولة لتحقيق القوائم بين الطفرة الاقتصادية الهائلة ومحاولة استبعاد أي مخاطر بيئية تمثل تهديدا مستقبليا للتجربة التنموية الماليزية.

أ/ الموارد الطبيعية في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من أغنى دول منطقة جنوب شرق آسيا بالثروات الطبيعية والتي كانت أحد دعائم انطلاقتها التنموية ، وإلى اليوم مازالت ولايات مثل صباح و سراك تعتمد على البترول والغاز الطبيعي والأخشاب لعدم وجود قواعد صناعية بها فيما كانت أقاليم الساحل الغربي تعتمد على الزراعة مثل منطقة كلينتان، فنظرت ماليزيا باهتمام لتحقيق التناعم بين استغلال أمثل للموارد الطبيعية وبين النمو الاقتصادي خاصة أن ماليزيا تسعى للنهضة بمواردها الطبيعية وبمجهوداتها الخاصة، وقد عدت ماليزيا خلال السبعينيات والثمانينيات من أكبر الدول المنتجة للقصدير والمطاط الطبيعي إضافة إلى زيت النخيل وهو ما حقق لها ارتفاعا ملحوظا في الدخل القومي وتحول ماليزيا إلى قبلة تجارية زاد النشاط الزراعي مما أدى إلى إتلاف مساحات شاسعة من الغابات باستعمال أراضيها في الزراعة ومن جهة أخرى تنامي الاهتمام بالقصدير وبمجيء الصينيين في النصف الثاني من القرن التاسع للعمل في هذا الميدان فتجمعوا في منطقة حضارية أسست لمدينة كوالالمبور، وقد مدت ماليزيا في تلك الفترة خطوط الطرق والسكك الحديدية للموانئ لتصدير المواد الخام وانتشرت مزارع جوز الهند والمطاط المملوكة للأجانب، ثم زاد الطلب على الأرز فانتشرت زراعته في مناطق عديدة لا، هذا الواقع اظهر ازدواجية في الاقتصاد الماليزي حيث تواجد كل من القطاع التقليدي والحديث جنبا إلى جنب في سوق ماليزيا⁽³¹⁾.

ب/ استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من التلوث:

خلال تطبيق الخطة الاقتصادية الجديدة تنامي إنتاج الموارد الطبيعية ونشاط القطاع الصناعي حيث تضاعف إنتاج الأخشاب وصيد السمك وإنتاج البترول حيث تزايد الخام ب 30 ضعفا وإنتاج الغاز أربعة أضعاف فيما عرفت الزراعة تضاعفا لصالح البترول، خاصة في كل من صباح وسراوك وتزايد استخراج المواد الأولية في بورنيو وقد أدى نمو التصنيع وارتفاع نسبة التحضر إلى مضاعفة استخدام الطاقة أدى إلى قدر

كبير من التلوث البيئي وكان تلوث الماء الهاجس الأكبر وحسب تقرير لقياس التلوث في الثمانينيات ارتأت القياسات الخاصة بمحطات المياه أن 5% منها تعد نظيفة في حين 25% قليلة التلوث واعتبرت ثلاثون نhra معتدلة أو شديدة التلوث والمصدر الأساسي لتلوثها مصانع زيت النخيل والمطاط، فيما سجل تلوث أقل في كل من ولايتي صباح وسراواك وقد عملت السلطات على خفض نسبة التلوث خلال الثمانينات لتعود وترتفع في التسعينات ، كما لوحظ تلوث الهواء نتيجة زيادة استهلاك الوقود وإحراق المخلفات الصناعية والزراعية والغازات المنبعثة من التصنيع والتي يمكن أن تتسبب في أمطار حمضية تؤثر على الغطاء النباتي ورغم ذلك أشارت منظمة الصحة العالمية في الثمانينات إلى عدم خطورة التلوث في ماليزيا، وأشار لهذا كذلك تقرير جودة البيئة عام 1992 ولكنه في سنة 1993 حذر من التلوث في كوالالمبور وبيتالونج جايا وشاه علم حيث تجاوزت المعدلات العالمية المسموح بها⁽³²⁾.

في إطار حرص ماليزيا على تحقيق التنمية المستدامة واستمرارية العملية التنموية المتوازنة، شغلت السياسة البيئية وقضية تحسين الظروف البيئية أحد مواقع الصدارة في اهتمامات السياسة العامة الماليزية، كما حرصت ماليزيا على لعب دور الرائد في مواجهة المشكلات البيئية العالمية من خلال اشتراكها في العديد من المحافل الدولية من أجل احتواء الآثار البيئية الناجمة وذلك في إطار توجيهات وتوصيات المنظمة العالمية للبيئة.

5- سياسة السكان والإسكان:

من خلال السياسة الإسكانية التي تمت على عدة مراحل هدفت لاستيعاب عدد أكبر من المواطنين الماليزيين دون تمييز عرقي أو ديني إلى جانب التوسع في إنشاء المدن والمنشآت الصناعية لتشجيع السكان الملايوين الذين يفضلون حياة الريف على الهجرة إلى المدينة والاستيطان والعمل في حرف أخرى أكثر دخلا لرفع مستوى معيشتهم كما استعانت الحكومة الماليزية بالقطاع الخاص في انجاز الوحدات السكنية لمحدودي الدخل وفي سياسة تنظيم الأسرة والسكان كانت هناك رؤية للحكومة لما يجب أن يكون عليه التعداد السكاني ففي فترة الستينات والسبعينات كان الهدف هو تشجيع الأسرة الصغيرة من أجل التنمية فالهدف ليس الكم بل الكيف وربما ساهم الصينيون والهنود في تشجيع هذه السياسة لاستمرار عملية التوازن الديموغرافي بين العرقيات المختلفة ، والحقيقة أن المرأة الماليزية كانت الأكثر استفادة من برامج تنظيم الأسرة لأنها استطاعت أن تكون طرفا فاعلا غفي عملية التنمية من خلال التعليم والعمل وتحسين مستوى المعيشة ، إلا ان الحكومة الماليزية طالعت سكانها بسياسة جديدة في الثمانينات هدفت إلى زيادة عدد المواليد وذلك بسبب انخفاض نسبة الشباب إلى نسبة كبار السن التي أخذت في الازدياد نتيجة تحسن أحوال المعيشة والصحة ، لذلك طالبت الحكومة بضرورة زيادة عدد المواليد وتشجيع للزواج في سن صغيرة

حتى يتسنى للنساء إنجاب خمسة أطفال دون متاعب صحية حتى تصل لسن الأربعين من أجل أن يبلغ سكان ماليزيا سبعين مليون نسمة سنة 2100 وتبقى ماليزيا دولة فتية ورغم مركزية الحكومة الماليزية في رسم السياسات والطرق المتبعة لتنفيذها إلا أنه يسجل إبراز أهمية وضع رؤية مستقبلية للسياسات العامة التي تهدف إلى جعل ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة⁽³³⁾.

كما عملت ماليزيا على مواجهة المشكلات في قطاع الصحة من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى تأمين صحي شامل وجديد يكفل الرعاية الصحية للمواطنين بدرجة متساوية، وهذه المحاولات التي تبذل لإصلاح السياسة الصحية ومواجهة جوانب الخلل أو القصور هي انعكاس لحيوية وفعالية الحكومة الماليزية ووزارة الصحة حتى أن المنظمة العالمية، والوكالات المتخصصة قد يتراجع دورها في ماليزيا اعترافا منها بقدرات الحكومة الماليزية ويكاد يكون دورها قاصرا على توجيه الإرشادات في مواجهة بعض الأمراض الاستوائية⁽³⁴⁾.

الهوامش:

- 1- Ho Khai Leong, Dynamics of Policy Making in Malaysia: The Formulation of The New Economic Policy and National Development Poilcy in Asian Journal of public Administration" V. 114, N. 02, 1992, P. 205.
- 2 - Abdullah Sanussi B. Ahmed, Public administration reforms in Malaysia : a devaloping country Perspective, p 62.
- 3 - PHANG Siew Nooi, transforming local government in Malaysia: Implucations for centralization and democratization, journal of Malaysian Chinese studies, volume 11, 2008, p 106.
- 4 - Ibid, p 107.
- 5- Idem.
- 6- Ibib, p p 108, 109.
- 7 -Mohamed rais bin Abdulkarim, Improving the efficiency of the public sector: case study of Malaysia, united nation secretaria, 1995, p 17.
- 8 -Ibid, p 18.
- 9 - Idm.
- 10 - Abdullah Sanusi b. Ahmed, OP- cit, p 60.
- 11 - Ibid, p 61.
- 12- Ibid, p 62.
- 13- Ibid, p 63.
- 14- Ibid, p 65.

15 - سعد بن محمد العبيد، التجربة الماليزية، ص 5، 6، على الرابط:

<http://cpsfiles.imamu.edu.sa/ar/documents>

16 – Abdullah Sanusi b. Ahmed, OP-cit, p 67.

17- مدحت أيوب، السياسة الاقتصادية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص. 46.

18- المرجع نفسه، ص 49.

19 - سعد بن محمد العبيد، مرجع سابق، ص 11.

20 - ماجدة علي صالح، سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 93.

21 - Mahathir Mohamed, science technologire and creatinty, Kuala L umpur, p 35.

22- ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص 98.

23 - Abdul Razak bagind and Petr Schir, Education in Malaysia Uinfying or divisive? , Malaysia strategic Research center and knorad adenauer Foundation, W.D, p 18.

24- تنمية الروح الوطنية بالدمج بين الأطفال من ذوي الإثنيات والأديان المختلفة.

25- مهاتير محمد، العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، موسوعة الدكتور مهاتير محمد، م7، دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، 2004، ص. 79.

26- ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص 106، 107.

27- ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص 109.

28- محمد السيد سليم، سياسة العلم والتكنولوجيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص. 145.

29- المرجع نفسه، ص 148.

30 - المرجع نفسه، ص. 157.

31 - هدي ميتبكس، السياسة البيئية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص. 168.

32 - المرجع نفسه، ص 174.

33 - هدى راغب، سياسة السكان والإسكان في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 222.

34 - شادية فتحي، السياسة الصحية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 288.